



وزارة التّعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي -
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية



تقرير تربص مقدم لاستكمال متطلبات شهادة الليسانس LMD

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة: علوم اقتصادية

التخصص: اقتصاد بنكي ونقدي

تقنيات ادارة خطر سعر الصرف في البنوك

ريم بن عيسى

بالقاسمي ايمن

خلفاوي ايمن

السنة الجامعية: 2022 - 2023 م.

شكر وتقدير

في مثل هذه اللحظات سطور كثيرة تمر في الخيال ولا يبقى لنا في نهاية المطاف إلا قليلاً من الذكريات وصور تجمعنا برفاق كانوا إلى جانبنا فواجب علينا شكرهم ووداعهم ونحن نخطو خطواتنا الأخيرة في الحياة الجامعية وخطواتنا الأولى في غمار الحياة.... وقبل أن نمضي نقدم أسمى آيات الشكر والامتنان والتقدير والمحبة إلى الذين حملوا أقدس رسالة في الحياة، إلى الذين مهدوا لنا طريق العلم والمعرفة... أساتذتنا الأفاضل.... إلى جميع كما لا يسعني في هذا المقام إلا أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير من كان له الفضل الكبير في الإشراف على هذه الدراسة وإيصالها إلى طور الانجاز، الأستاذة الفاضلة: ريم بن عيسى التي امدتنا بالعون ولم تبخل علينا بنصائحها العلمية وتوجيهاتها وارشاداتها السديدة فكانت مهنا كريمة ومتفهمة فلك منا استاذتنا المتميزة كل الخير والامتنان والشكر والتقدير و جزاك الله كل الخير

اهداء

بسم الله الرحمن الرحيم قل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون " صدق الله العظيم الهي لا يطيب الليل إلا بشرك ولا يطيب النهار إلى بطاعتك .. ولا تطيب اللحظات الا بذكرك .. ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك .. ولا تطيب الجنة إلا برويتك الله

جل جلاله إلى من قال فيهما الله عز و جل " و اخفض لهما جناح الذل من الرحمة،
وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا " صدق الله العظيم ... هما والداي... كنز
أملكه إلى منبع الحنان... إلى من منحني الحياة يوما... إلى من تحملت لأجلي
الأعباء إلى أثنى إلى من تخفق عيني بكلماتها وتزرع الأمل فيا... إلى من مرضت
المرضي و تعبت لتعبي... الصدر الحنون الذي أتمنى من الله أن يطيل عمرها بأحب
الناس إلى قلبي... "أمي" إلى الذي سهر من أجلي الليالي... وبجهد يطمح لتحقيق
كل أحلامي... إلى القدوة وبدر حياني إلى من أعطاني عنوان الشرف والكرامة ..
إلى الذي هو مصباح دربي ونور طريقي ساعيا طوال حياته إلى ارضاتي... "أبي"
إلى من بهم أكبر وعليهم أعتد .. إلى شمعة متقدة تنير ظلمة حياتي.. إلى من
بوجودهم اكتسب قوة ومحبة لا حدود لها .. إلى من عرفت معهم معنى الحياة ...

قائمة المحتويات :

شكر وتقدير

اهداء

قائمة المحتويات

قائمة الاشكال

قائمة الجداول

الملخص

مقدمة عامة

الفصل الاول : مدخل حول سعر الصرف ومخاطره

تمهيد

المبحث الاول: مفاهيم حول سعر الصرف

المطلب الاول: تعريف سعر الصرف

المطلب الثاني: اهداف سعر الصرف

المطلب الثالث: كيفية تحديد سعر الصرف

المبحث الثاني: مخاطر سعر الصرف

المطلب الاول: تعريف وطبيعة خطر سعر الصرف

المطلب الثاني: انواع مخاطر سعر الصرف

المطلب الثالث: أهمية إدارة سعر الصرف

خلاصة الفصل

الفصل الثاني: الاطار التطبيقي لخطر سعر الصرف

تمهيد

المبحث الاول: تقنيات البنوك في ادارة خطر سعر الصرف

المطلب الاول : تقديم عام حول بنك البركة الجزائري

المطلب الثاني: تقنيات بنك البركة في ادارة خطر سعر الصرف

المطلب الثالث: ادوات بنك البركة لتغطية تقنيات خطر سعر الصرف

خلاصة

الخاتمة العامة

قائمة المصادر والمراجع

مقدمة عامة

مقدمة عامة:

عقب انهيار نظام بروتن وودر عرف النظام النقدي الدولي عدة أنظمة للصرف كانت تصب بين الطرفين، نظام الصرف الثابت ونظام الصرف العائم الذي يعتبر بمثابة تطور حاصل في الأنظمة المتبعة على امتداد التطور التاريخي له وفي ظل الانفتاح الاقتصادي والمالي الذي تعيشه الاقتصاديات العالمية وتشابك العلاقات الاقتصادية، وتعدد العملات الأخرى توجد آلية واضحة يتم من خلالها تقييم كل عملة من العملات المتداولة مقابل العملات الأخرى، حيث أطلق على هذه الآلية تسمية سعر الصرف"، والذي يعتبر الأداة الأساسية ذات التأثير المباشر على العلاقة بين الأسعار المحلية والأسعار الخارجية (الأجنبية) وكثيرا ما يكون الأداة الأكثر فاعلية عندما يقتضي الأمر تشجيع الصادرات وكبح الواردات في أن واحد، لهذا فقد أولى الباحثون والعلماء الاقتصاديون أهمية كبيرة لتحديد مفهوم شامل لسعر الصرف والتي ترجمت في وجود محاولات عديدة تمثلت في تعدد النظريات والمفاهيم قصد بلورة مفهوم حقيقي يساهم في تشخيص الواقع، ويؤسس النظريات جديدة في الموضوع.

تعتبر ظاهرة تقلبات سعر الصرف أحد المشاكل المطروحة بالنسبة للأطراف الاقتصادية التي تنشط في المجال الدولي حيث ينجر عنها خسائر وتكاليف مالية ومخاطر صرف العملة الأجنبية، مما يكون الزاما تبني العديد من الإجراءات واتخاذ مجموعة من التدابير اللازمة سواء من التقنيات الداخلية، أو بالنجوه إلى التقنيات الخارجية المتوفرة على مستوى أسواق الصرف والأسواق المالية على اختلافها من أجل تجنب خطر الصرف، وفي هذا الشأن فإن بنك الجزائر الذي يعتبر قمة الجهاز المصرفي يتدخل في سوق الصرف من خلال تنظيمه وتحكمه في العمليات التي تتم في هذه السوق، ناهيك عن الرقابة المستمرة للصرف والعملات وما يخصها من تدهور في قيمتها، إضافة على تبني نظام التعويم وكذا العمل على رقابة حركة رؤوس الأموال وتحويلاتهما إلى الخارج.

1. مشكلة الدراسة

بناء على ما سبق تبرز معالم إشكالتنا كالتالي:

ما هي الآليات والإجراءات التي يتبعها بنك البركة للتحكم في تقلبات سعر الصرف؟

الأسئلة الفرعية:

وتدرج عن السؤال الجوهرى للإشكالية المطروحة جملة من التساؤلات الفرعية:

- ماهي مخاطر الصرف وكيف يتم تجنبها؟

- ما هي مختلف الآليات التي يتبعها بنك البركة للحد من مخاطر سعر الصرف؟

أهمية الدراسة

تتبع أهمية الدراسة من أهمية الموضوع إذ يعتبر سعر الصرف متغيرا اقتصاديا شديد الحساسية بالموثرات الداخلية والخارجية لاسيما أمام اتساع دور التجارة الخارجية في التنمية الاقتصادية وتطور الأسواق المالية الدولية وتعدد العملات، بالإضافة إلى المساعدة في اتخاذ كل التقنيات اللازمة لمواجهة تغيرات وتقلبات أسعار الصرف على مر الزمان. لذلك قمنا بدراسة حالة بنك البركة الجزائري لإدارة خطر سعر، وذلك بالوقوف على التقنيات التي يتبعها في تسيير سعر الصرف للتحوط من مخاطره.

تقسيمات الدراسة

بناء على الأهداف الأساسية للموضوع واستنادا للإشكالية المطروحة تم تقسيم الدراسة كما يلي: تم التعرض في الجانب النظري إلى مدخل حول سعر الصرف ومخاطره من خلال مفاهيم حول سعر الصرف و مخاطره، لنأتي إلى الجانب الميداني، والذي تعرضنا فيه لدراسة حالة حول بنك البركة كما سلطنا الضوء على أهم تقنيات البنك في تغطية خطر سعر الصرف.

الفصل الأول

تمهيد:

يعد سعر الصرف كأحد أهم الموضوعات الأساسية في العلاقات المالية الدولية، حيث يرتبط بكافة المعاملات الاقتصادية، وبالذات في ظل التوجه نحو التحرير الاقتصادي وانتقال رؤوس الأموال بين الدول في إطار التوجهات التي تملئها العولمة. وبحكم أن سعر الصرف يتطلب نوع من المقارنة بين عملتين على الأقل لتحديد السعر الذي يبنى عليه التعامل، وبحكم أن هذا الأخير يتم على أساسه تسوية كل المعاملات الاقتصادية والمالية التي تتم بين المقيمين وغير المقيمين، الأمر الذي يجعله يعيش تقلبات حادة بسبب عوامل العرض والطلب على العملة الوطنية التي تشكلها هذه المعاملات، لذا يبقى أمام السلطات النقدية مسؤولية تجسيد آليات وإجراءات تتحكم في قيمة العملة الوطنية، كونه يلعب دوراً هاماً في التأثير على مستوى النشاط الاقتصادي من جوانب عديدة أهمها: الاستثمار نتاج التصدير والاستيراد، إلخ، وهذا قصد جعل العملة الوطنية تلعب دوراً مهماً في أن تكون سندا للقرارات الاقتصادية وعاملاً مساهماً في توجيه وضعه العديد من المتغيرات الاقتصادية الكلية والجزئية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة إلى الاتجاه المرغوب. ولهذا سنحاول في هذا الفصل التطرق إلى بعض الجوانب الأساسية والمهمة التي يختص بها سعر الصرف وهذا حسب المبحثين التاليين:

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول سعر الصرف.

المبحث الثاني: مخاطر سعر الصرف.

المبحث الأول: مفاهيم سعر الصرف.

تحصل عمليات الصرف على إثر صفقات تبادل السلع والخدمات مقابل النقد، ويقصد بالصرف الأجنبي استبدال النقود في دولة ما بنقود دولة أخرى، أي يتمثل في تبادل عمليتين مختلفتين، فافتناء سلعة معينة من بلد لا يتم دفع قيمتها بالعملة المحلية، بل يتطلب ذلك تحديد ما يسمى بسعر الصرف، هذا الأخير الذي يعتبر ذو أهمية بالغة في التعاملات الاقتصادية الدولية خاصة وأنه يمثل الأداة الرئيسية ذات التأثير المباشر على العلاقة بين الأسعار المحلية والأجنبية ويتأثر سعر الصرف بعدة عوامل فضلاً على أن تحديده يختلف باختلاف أنظمة الصرف.

المطلب الأول: مفهوم سعر الصرف.

ان الحديث عن العلاقة بين وحدة من عملة إحدى الدول ووحدة واحدة من عملة دولة أو دول أخرى يقودنا الى طرح فكرة سعر الصرف
-يمكن تعريف سعر الصرف على أنه:

عدد الوحدات من العملة المحلية اللازمة لشراء واحدة من العملة الأجنبية¹

- عبارة عن عدد الوحدات التي يجب دفعها من عملة معينة للحصول على وحدة من عملة أخرى.²

- ويعرف على انه عند الوحدات من العملة الأجنبية التي تعادل وحدة واحدة من العملة الوطنية³

-ومن خلال ما سبق يمكن القول أن سعر الصرف هو السعر الذي يتم به مبادلة عملة بلد ما بعملة بلد آخر⁴.

المطلب الثاني: اهداف سعر الصرف

تسعى سياسة سعر الصرف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أبرزها⁵

أ-مقاومة التضخم: يؤدي تحسين سعر الصرف إلى انخفاض مستوى تنافسية المؤسسات، وعلى المدى القصير يكون الانخفاض في تكاليف الاستيراد له أثر إيجابي في انخفاض مستوى التضخم المستورد....

ب- تخصيص الموارد: يعتبر سعر الصرف الحقيقي مؤشر يعكس تنافسية الاقتصاد القومي مع باقي الاقتصاديات في العالم، حيث ينعكس أثر تغيير سعر الصرف الحقيقي على إعادة تخصيص الموارد في أسواق عوامل الإنتاج، إذ يؤدي انخفاضه مثلاً في زيادة استخدام عنصري العمل ورأس المال في قطاع التصدير وفي الصناعات المنافسة للاستيراد.

ج- توزيع الدخل : يؤدي سعر الصرف دور مهما في توزيع الدخل بين الفئات أو بين القطاعات المحلية، فعند ارتفاع القدرة التنافسية لقطاع التصدير التقليدي نتيجة انخفاض سعر الصرف الحقيقي فإن ذلك يجعله أكثر ربحية، ويعود الربح إلى أصحاب رؤوس الأموال في الوقت الذي تنخفض فيه القدرة الشرائية للعمال والعكس من ذلك أي عند انخفاض القدرة الشرائية للأجور،

¹ -طالب عوض وراة،الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات، الطبعة الثانية، وائل للنشر والتوزيع،عمان،ص 371
² - عادل احمد حشيش،مجدي محمود شهاب، أساسيات الاقتصاد الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، 2003،ص176
³ -فليح حسن خلاف،العلاقات الاقتصادية الدولية،الوراق للنشر،الأردن،2014،ص203
⁴ - احمد بودودة وفاء، اثر سياسة سعر الصرف على اختلال التوازن في ميزان المدفوعات الجزائري (2009-1990)، مذكرة لنيل شهادة ماستر اكايمي تخصص مالية وبنوك، 2013،2014، ص48
⁵ -امين صيد،سياسة الصرف كداة لتسوية الاختلال في ميزان المدفوعات، مكتبة حسين للنشر والتوزيع، بيروت-لبنان،2013، ص23ص24

ولذلك يلجأ أصحاب القرار الى اعتماد أسعار صرف متعددة مثل: سعر الصرف للصادرات التقليدية سعر الصرف الواردات الغذائية

د- تنمية الصناعات المحلية: يمكن للبنك المركزي أن يعتمد سياسة تخفيض أسعار الصرف من أجل تشجيع الصناعات الوطنية مما يشجع الصادرات، كما أن تخفيض العملة من قبل البنك المركزي يحمي السوق من المنافسة الخارجية وتشجيع الصادرات⁶

من خلال ما سبق تستنتج أن السعر الصرف ثلاث أهداف رئيسية هي:

- النهوض بالقدرة التنافسية والوصول بالحساب الجاري إلى وضع قابل للإستمرار

- تحقيق التوازن في سوق العملات الأجنبية

- تعديل بنود الإتفاق (المبيعات والإنتاج) بحيث تنقل بين السوق المحلية والسوق الأجنبية

المطلب الثالث : كيفية تحديد سعر الصرف

يتم تحديد سعر الصرف من خلال المحتوى الذهبي للعملة وقانون العرض والطلب

اولا تحديد سعر الصرف من خلال المحتوى الذهبي للعملة: نظام قاعدة الذهب هو النظام السائد الذي في ظله تحدد قيمة العملة بوزن معين من الذهب الخالص يمكن مبادلة هذه العملة بالذهب أو مبادلة الذهب بهذه العملة بسعر رسمي ثابت ومن اهم خصائص هذا النظام⁶

ا-توفر حرية صك الذهب وحرية استيراده وتصديره وفيه يتعهد البنك المركزي للدولة بشراء وبيع الذهب بسعر ثابت يحدده القانون

ب - إصدار الحكومة أو البنك المركزي عملة ذهبية معادلة لوزن معين من الذهب تسير جنباً إلى جنب مع أوراق البنكنوت وتكون هذه الأوراق قابلة للصرف بالعملة الذهبية دون قيد أو شرط لهذا يتعين على البنك المركزي الإحتفاظ باحتياطي ذهبي لمواجهة التزامه بصرف أوراق البنكنوت بالعملة الذهبية

كان البنك يحتفظ باحتياطي ذهبي يعادل نسبة معينة من العملة الورقية المصدره ويستخدم هذا الإحتياطي الذهبي اساسا في المعاملات الخارجية بدون أي قيود على تحويل العملة للخارج . بهذه الطريقة ترتبط اسعار العملات المختلفة بشبكة من أسعار الصرف الثابتة حيث تتم مبادلة العملات بقيمة ما فيها من ذهب فإذا كانت قيمة الوحدة من العملة الأولى تساوي قيمة وحدة ونصف من العملة الثانية 2/3 هذه النسبة أي نسبة وزن الذهب تسمى سعر التبادل وإذا كانت الدولتان تسران على قاعدة الذهب يتحدد سعر الصرف بين عمليتهما على أساس هذه النسبة

⁶-احمد بودودة وفاء ,مرجع سابق,ص49

⁶ عرفات ابراهيم فياض, ادارة الاعمال الدولية , دار المستقبل للنشر والتوزيع ,الطبعة الاولى, 2013, ص104-108

وظيفة نظام قاعدة الذهب الخارجية هي تثبيت سعر الصرف أي سعر مبادلة العملة الوطنية بالعملة الأجنبية.

هذا هو السعر المبدئي والأساسي لكن السعر الفعلي في السوق يختلف قليلا وفقا لعرض وطلب كل عملة لكنه لا يمكن أن يتجاوز حدودا ضيقة تعرف باسم "حدي الذهب"

وهذه الحدود لا تتجاوز نفقات نقل الذهب بين البلدين بكثير فإذا ما زادت صادرات دولة ما من وارداتها سينتقل إليها الذهب من الدول المستوردة وسيرتفع فيها سعر عملتها لحد الذهب الأعلى الضيق من الجانب الآخر إذا زادت واردات دولة عن صادراتها كان لزاما عليها أن تشحن الذهب إلى الدولة التي استوردت منها وحينها ينخفض سعر عملة الدولة المستوردة إلى حد الذهب الأدنى ، بهذه الطريقة كان نظام قاعدة الذهب يضبط أسعار العملات مقابل بعضها البعض.

بعد الحرب العالمية الأولى انهار نظام قاعدة الذهب وفشلت محاولات استعادته وبعد الحرب العالمية الثانية وقيام صندوق النقد الدولي نشأ نظام قاعدة تبادل الذهب والذي فيه أصبح الدولار الأمريكي العملة الوحيدة التي يمكن تبادتها مع الذهب بسعر ثابت هو 35 دولار للأونصة الواحدة، وكان على كل دولة أن تحدد سعر عملتها مقابل الدولار الأمريكي وبذلك تكون كل عملة قابلة للتبادل مع كل الذهب بطريقة غير مباشرة حيث تكون العملة متداولة ويمكن مبادلتها لدولارات، ومن ثم إلى ذهب وأصبح الدولار الأمريكي مثله مثل الذهب وكانت وزارة الخزانة الأمريكية على استعداد لمبادلة الذهب بالدولار بالسعر المحدد كذلك وفقا للنظام الجديد كان على كل دولة أن تحافظ على سعر عملتها ثابتا يتحرك في حدود ضيقة لا تتعدى --2.5% أي لا يزيد سعرها ولا ينقص بأكثر من ذلك النسبة وإذا حدث وزاد الطلب على عملة بلد ما بدرجة تمثل ضغطا على سعرها الأعلى . كان على السلطات النقدية في بلد تلك العملة أن تتدخل بطرح كميات من عملتها في السوق المالية لمنع سعرها من الإرتفاع فوق ذلك الحد، وبالمثل إذا حدث والخفض الطلب على عملتها وضبط سعرها إلى حده الأدنى وأصبح من يحوزونها يعرضونها للبيع مفضلين حيازة العملات الأجنبية الأخرى مكانها مما يمثل ضغطا قد يخفض السعر بأكثر من ذلك هنا تتدخل السلطات النقدية وتشتري عملة بلدها بالعملات الحرة وبذلك تزيد الطلب على عملتها وتحافظ على سعرها داخل الحدود الثابتة

أما إذا كان ميزان مدفوعات تلك الدولة في حالة اختلال أساسي بمعنى أن عجزها التجاري صار دائما فيمكن هنا الدولة أن تعلن عن تخفيض عملتها بالنسبة الملائمة فوق حدود 5.2%.

مثال عن تحديد سعر الصرف من خلال المحتوى الذهبي للعملة.⁷

⁷ -احمد بودووفاء، مرجع سابق ، ص53

النفرض أن سعر الدولار يعادل 0.90 من الذهب وسعر الفرنك الفرنسي يساوي 0.18 ع من الذهب وفي هذه الحالة يتحدد لكل عملة سعر صرف ثابت يعرف بسعر التعادل ويعادل نسبة الوزن الذهبي لأحد العملتين على الأخرى. $FF \text{ FF} = 0.255 = 15$

ثانياً: تحديد سعر الصرف من خلال قانون العرض والطلب

كل عملية تبادل السلع والخدمات لا بد أن ينتج خلالها تبادل نصحت الدول المصدرة والمستوردة سواء تم التبادل بصورة مباشرة أو من خلال التسويات الثنائية أو المتعددة الأطراف ومن نتائج تبادل العملات بين الدول سوف يتحدد سعر الصرف،⁸ وإن هذا السعر سوف يتحدد بتفاعل العرض والطلب على العملة فعرض العملة المحلية في سوق الصرف يأتي من خلال الحاجة إلى السلع المستوردة من الخارج وهذا يستلزم طلب العملة الأجنبية لذلك فإن عرض العملة المحلية سيتلاءم مع الطلب على العملة الأجنبية.

ويمكن حصر أهم مصادر الطلب والعرض فيما يلي:

1- مصادر الطلب

أ- استيراد السلع أو الإسترادات المنظورة

ب- التحويلات من جانب واحد إلى الخارج

ت- استيراد الخدمات أو الإسترادات الغير منظورة

ث- صادرت رؤوس الأموال قصيرة وطويلة الأجل

2- مصادر العرض

أ- الصادرات السلعية أو الصادرات المنظورة

ب- الصادرات الخدمية أو الصادرات الغير منظورة

ت- استيرادات رؤوس الأموال قصيرة الأجل وطويلة الأجل

المبحث الثاني: مخاطر سعر الصرف

أن القيام بعمليات اقتصادية دولية يترتب عنه نشوء خطر الصرف وهذا راجع إلى التذبذب الحاصل باستمرار في أسعار الصرف لهذا يجب معرفة مقدار التغير وذلك للإحتياط منه وهذا بعد قياس وتقدير تلك المخاطر.

⁸ - احمد بودة وفاء، مرجع سابق، ص53-54

المطلب الأول: تعريف وطبيعة خطر سعر الصرف.

غالبا ما تتعرض المؤسسة من خلال تعاملاتها مع القطاع الخارجي عن طريق عمليات الإستيراد و التصدير إلى أخطار الصرف التي تنتج عن التقلبات التي تحصل في العملة المتعامل بها في العمليات المالية أو من خلال خلق استثمارات في الخارج مما يؤدي إلى خطر الصرف.

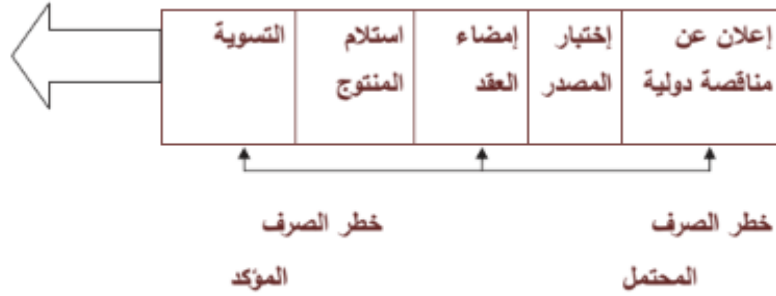
أولاً: مفهوم خطر سعر الصرف وطبيعته.

في هذا العنصر سنتحدث عن أسباب تشوه خطر سعر الصرف ومفهومه وطبيعته

1- أسباب نشوء خطر سعر الصرف وتطوره⁹

ان خطر الصرف لا ينشأ مباشرة عند إتمام العملية المالية المقومة بالعملة الأجنبية الذي يعتبر خطر . الصرف محقق فيها بل ينشأ قبل ذلك كما هو الحال عند التفاوض بشأن استيراد وتصدير سلعة معينة أو التفاوض بشأن إبرام عقد قرض وهو ما يسمى بخطر الصرف المحتمل أو المتوقع ومن ثم يمكن استبيان مراحل خطر الصرف كمايلي:

الشكل رقم 01 مراحل خطر سعر الصرف:



المصدر: شهيناز بوسعيد , مرجع سابق,ص52

من خلال هذا الشكل تبين لنا مختلف مراحل خطر سعر الصرف بالنسبة لنشاط مرتبط بالتجارة الدولية وهو خطر مرهون بعامل الزمن ابتداء من الإعلان عن المناقصة بهدف إختيار المتعامل الأمثل إلى غاية الإتفاق النهائي وتمام التسوية من خلال هذه المراحل فإن أسعار الصرف غير مضمونة الإستقرار مما يترتب عنها مخاطر كلما طالت فترة العقد حيث أن أسعار الصرف غدت اليوم متقلبة بشكل شديد وسريع وهو عرضة لمؤثرات خارجية كثيرة مما يزيد من حدة الخطر المرتبط بأسعار الصرف خاصة بالنسبة للمؤسسات التابعة للدول حديثة العهد بالنظام الاقتصادي

⁹ -عبد الباسط وفا محمد, المخاطر الناشئة عن تقلبات الاخطار في سوق الصرف الاجنبي, دار النهضة العربية , القاهرة 1998,ص14

الدوري القائم على آليات السوق في جميع المجالات بما فيها أنظمة أسعار الصرف وكل ذلك يحتم عليها بلاده أهمية قصوى لإدارة مخاطر أسعار الصرف.

ويظهر خطر سعر الصرف أيضا نتيجة للتذبذبات في أسعار الصرف في حالة انخفاض أسعار صرف عملة الدولة فإن ذلك يعني خسارة أكيدة للبنك المغرض حيث أن القيمة الشرائية للأموال سيحصل عليها البنك سوف تكون أقل من قيمة القرض ومن بين العوامل الأكثر تأثيرا في نشوب خطر سعر الصرف

-ارتفاع قيمة سعر الصرف

-ارتفاع حجم الإقراض للقطاع العام.

- ارتفاع نسبة الكتلة النقدية M2 إلى احتياطي الأجنبي

- ارتفاع معدل التضخم

-انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر

ارتفاع أسعار الفائدة العالمية

- ارتفاع في التدفقات المالية القصيرة المدى من الخارج

تراجع النشاط الاقتصادي

إنخفاض أسعار الأسهم وأسعار الأصول الأخرى.

ومن اسباب خطر الصرف نذكر :

أ/ **التضخم** : الدول التي تعتمد على التمويل بالعجز تلجأ إلى الإصدار النقدي لتمويل اقتصادها دون مقابل سلعي، وهو ما يعبر عنه انخفاض العملة الشرائية لعملة هذا البلد، ويدفع هذا التضخم الأفراد إلى طلب العملات الأجنبية والإحتفاظ بها بحيث إذا ارتفع معدل التضخم في البلد وكان ثابتا في بلد آخر فإن هذا يؤثر على معدل الصرف بحيث يزداد لصالح الاقتصاديات المتحكمة . في التضخم ومن ثم فحسب نظرية الموازنة للقدرة الشرائية فإن ضعف عملات الدول الأخرى راجع إلى معدلات التضخم فقد القدرة الشرائية

. ب /**سوق الأوراق المالية**: وبها توظف الفوائض المالية والإحتياطيات الرسمية للدول: حيث أن تفاعل العرض والطلب على الأصول المالية يؤثر على أسعار الصرف، وهذا الطلب على الأوراق المالية محدد بالعملات الصعبة التي تتجه قيمتها نحو الارتفاع والزيادة لعرض الأوراق التي تتبعه قيمتها نحو الانخفاض وهذه التقلبات في العرض والطلب تؤدي إلى تقلب سعر الصرف العملات.

ج/ سعر الفائدة: حيث أن رفعه يؤدي إلى جذب رؤوس الأموال الدولية قصيرة الأجل والتي تبحث عن مجال التوظيف في البلدان ذات سعر المرتفع، هذه الأموال يجب أن تستبدل إلى عملات هذه الدول قبل أن توظف في السوق وبالتالي يزداد عرض العملات الأجنبية في هذه الدول وترتفع معها قيمة عملة البلد ومنه فإن وجود تباين في أسعار الفائدة يؤثر على معدلات الصرف، في كثير من الحالات سعر الفائدة يرجع إلى ارتفاع معدل التضخم مما يدفع البلد إلى تخفيض قيمة العملة ونسبة الفوائد.

/دميزان المدفوعات: إذا كان رصيد المدفوعات موجب هذا يعني وجود زيادة في الطلب على عملة البلد وبالتالي ارتفاع قيمتها الخارجية، وإذا كان رصيد المدفوعات سالبا فهذا يعبر عن وجود خسارة تؤدي إلى انخفاض القيمة الخارجية لعملة هذا البلد لذا تسعى الدول دائما على أن يكون ميزان مدفوعاتها موجب

م/ الخفاض العملة: وهو تدهور قيمة العملة نتيجة ظروف العرض والطلب على العملات الأخرى، حيث تعقد قيمتها الشرائية مع ارتفاع مستوى الأسعار كما يكون سعر صرفها منخفض مقارنة بالعملات الأخرى

و/ التعاملات مع الخارج: العملات الخاصة بالإستيراد والتصدير، حيث يستوجب على كل مصدر ومستورد أن يمضي عقد تكون فيه الفاتورة تختلف عن العملة وبالتالي التعرض لخطر الصرف الذي يظهر بين تاريخي الطلبية والدفع نقدا مثلا المستورد عند ارتفاع السعر بين الطلبية وتاريخ الدفع يؤدي إلى خسارة أما في الإنخفاض فيحقق الربح والعكس بالنسبة للمصدر إلا عملة الفاتورة هي التي تحدد الخطر إما بالسلب أو بالإيجاب بالنسبة للمتعاملين.

ز/ المضاربة: وتتسبب هذه الأخيرة في شكلين من خطر الصرف

الخطر المرغوب فيه: يتوقع المضارب ارتفاع قيمة عملة ما يقوم بشراء الأصول لهذه العملة، أما عند توقع العكس فإنه يقوم باقتراض كمية منها ثم يتخلى عنها مقابل عملة قوية يعاود شرائها لاحقا بسعر منخفض.

الخطر الغير مرغوب فيه: لأنه يتعارض وتطور الأسعار مع هذه التوقعات إضافة إلى أن القائمين على العمليات يخطئون كثيرا في تحديد الوقت الذي تحدث فيه هذه التغيرات ومنه فإن هذه التوقعات تسبب خطرا اكيدا

2- مفهوم خطر سعر الصرف

لخطر سعر الصرف عدة تعاريف تذكر منها:

-حادثة مالية للتغيرات الحاصلة في سوق الصرف.

-خطر مرتبط بأي معاملة حساسة لتقنيات أسعار صرف عملات الفوترة مقابل العملة الوطنية وخطر الخسارة المحتملة هو الأكثر أهمية بالنسبة لآجال الفاصلة بين إعداد الطلبية والتسوية النهائية لها.¹⁰

-هو الخسارة الناجمة عن تسير أسعار الصرف الحقوق أو الديون المعبرة بالعملة الصعبة مقارنة بالعملة المرجعية للبنك :

-هو الحدث الذي يمكن أن يتعرض له البنك ويترتب عليه ربح أو خسارة.

المطلب الثاني: أنواع مخاطر سعر الصرف وأهمية إدارته.:

نتحدث في هذا المطلب عن أنواع مخاطر سعر الصرف وأهمية إدارته:

أولا /أنواع مخاطر سعر الصرف:

يتعرض المتعاملون بأسعار الصرف لعدة مخاطر اهمها ¹¹

1-خطر السيولة: يتمثل هذا الخطر في عدم التمكن من إجراء عمليات في سوق الصرف أو إجرائها مع التعرض لنقص في القيمة عند شراء أو بيع العملات فقد يحصل أن تختفي سوق عملة معينة فوراً أو نهائياً على أثر أزمة سياسية أو على إثر ضوابط إدارية تؤثر على سوق الصرف أو على السوق النقدية الدولية للعملة المذكورة في حين أن هذا الخطر لا يمتد إلا على العملات القليلة التداول في الأسواق الإقليمية في حين أن هذا الخطر يبقى ضعيف (هامشياً) بالنسبة لكافة العملات القابلة للتحويل المستخدمة في التجارة الدولية.

2 خطر الطرف المقابل: ينضم خطر الطرف المقابل حالتين:

أ- حالة افلاس الطرف المقابل يوم إستحقاق العملية ويسمى خطر التسليم.

ب- حالة افلاس الطرف المقابل قبل يوم استحقاق العملية ويسمى خطر القرض.

3 خطر ارتفاع وانخفاض أسعار الصرف: يعتبر أهم. خطر يتعرض له المتعاملون في الأسواق النقدية الدولية ويمكن أن نميز عدة أنماط من المخاطر من حيث تأثير على المؤسسات من خلال الجدول التالي :

الجدول 1يمثل اشكال المخاطرة في الصرف :

¹⁰ -عبد الحق بوعتروس, تقنيات ادارة مخاطر سعر الصرف, مؤتمر ادارة مخاطر واقتصاد المعرفة, جامعة الزيتونة الاردنية, ص2

¹¹ محمد كمال الحمزاوي, سوق الصرف الاجنبي, منشأة المعارف للنشر, 2003, ص71

شكل المخاطرة في الصرف	الشرح
متعلق بالذمة المالية	يتعلق بالمؤسسات التي حازت على المشاركات في الخارج وتحويل الأموال إلى أورو يؤدي إلى إنقاص من قيمتها ضمن المؤسسات في حساباتها السنوية.
الإقتصادي	بالنسبة للشركات التي تقوم بالتصدير والإستيراد يؤدي التغيير فيها إلى التطور الغير ملائم مما يسبب إلى إضعاف التنافس وبالتالي إضعاف قيمتها إجمالاً هذه المخاطرة جد صعبة للتقييم بالتدقيق.
متعلق بالصفقة	يتعلق الأمر بالمجازفة المدعومة بالصفات التجارية التي أقيمت بعملة الخارج في حالة التطور الغير ملائم للشركة تتلقى الخسائر في التبادل وبالتالي في النتيجة.

المصدر شهيناز بوسعيد, مرجع سابق, ص 61

4 - مخاطر التغيير في أسعار القائمة: مع بداية السبعينيات أخذت التقلبات في أسعار الفائدة في الدول المتقدمة والتي كان لها تأثير كبير في تحركات رؤوس الأموال الدولية كما أنها أصبحت أكثر سرعة في حدوثها بالمقارنة بتذبذبات السابقة في الخمسينيات والستينيات حيث يرجع السبب الرئيسي في ذلك إلى إنهيار نظام "بروتن وودز" وتحرير أسعار الصرف بعدما كانت ثابتة نسبياً ويكون أكثر جاذبية للمستثمر لذا فإن أسعار الفائدة الخاصة بسندات الشركات الصغيرة (الأقل سيولة) أعلى من تلك الخاصة بسندات الشركات الكبيرة الأكثر سيولة والفرق بين الإثنين يطلق عليه علاوة السيولة وعادة ما يؤدي نقص السيولة إلى نقص في عرض الأموال القابلة للإقراض الأمر الذي قد يؤدي إلى تراجع في قيمة العملة المحلية.

5-المخاطر الإنتمانية: سجلت الكثير من البنوك خلال السنوات الأخيرة تعثر عدد كبير ومتزايد من المقترضين ومن ثم ظهور ما يسمى بالتعثر الإنتماني الذي أصبح مرادف للمخاطر الإنتمانية حيث يقصد بالتعثر مواجهة المقترض لظروف طارئة غير متوقعة ينجم عنها أضعاف مقدرته على توليد قانض اقتصادي يكفي لسداد التزاماته في الوقت المحدد ويزداد ثقل هذه المخاطر إذا كانت القروض يتعذر سدادها يدفع البنوك عادة إلى إيقاف عن تقديم القروض بالعملات الأجنبية الأمر الذي يؤثر بالسلب لاسيما في جانب عرض العملات الأجنبية مما قد يؤدي إلى تراجع في قيمة العملة المحلية مقارنة بالعملة الأجنبية

6 مخاطر المضاربة : مع ظهور التطور التكنولوجي وفي ظل الاتجاه المتزايد نحو ابتكارات المالية خصوصا في الأسواق المالية والجهاز المصرفي أصبحت عمليات المضاربة أكثر انتشارا

وأسرع مما كانت عليه سواء بالنسبة للمستثمرين الكبار والمستثمرين الصغار ومن ثم أصبحت أكثر ضرراً، كما تعد عمليات المضاربة أكثر انتشاراً في سوق الصرف الأجنبي مما يحفز العمليات الخاصة بالعقود الأجلة والمبادلات وكذلك المستقبلات

ثانياً/أهمية إدارة مخاطر سعر الصرف:.

من أهم دواعي مخاطر سعر الصرف مايلي:¹²

1 - اندماج بلدان العالم الثالث في المنظومة الاقتصادية الدولية في إطار الإصلاحات الاقتصادية الشاملة والعمل في بيئة اقتصادية دولية تعتمد على الآليات النقدية خاصة وتحكم إلى قانون السوق في جميع المجالات مما يتطلب الاهتمام بقضايا سعر الصرف وما يرتبط به من مخاطر.

2- بروز أنماط جديدة للتجارة الدولية والتدفقات الاستثمارية المتعلقة أساساً بظهور متعاملين جدد في الساحة الدولية كدول جنوب شرق آسيا والصين وما يرتبط بذلك من زيادة حدة التقلبات في أسواق الصرف لكثرة المعاملات.

3-ان النفقات المالية والنقدية العديدة لمواجهة متطلبات التجارة والإستثمار في الدول الناشئة سوف تولد الحاجة الماسة إلى إستراتيجية جديدة لإدارة سعر الصرف.

4- تقلبات سعر الصرف يمكن أن تؤثر ليس فقط على الوضعية المالية للمؤسسة دولية النشاط وقد يمتد تأثيرها ليشمل التنمية الاقتصادية في الدول المعنية.

5- انعكاس آثار تقلبات سعر الصرف على مختلف وظائف المؤسسة دولية النشاط (من تخطيط تموين، إنتاج تسويق تمويل خزينة...)

6 - تحسين القدرة التنافسية في مجال السعر خاصة للمؤسسات مرتبطة بمدى التحكم في خطر سعر الصرف وإدارته بفعالية وكفاءة على اعتبار أن هذا الخطر يعتبر عاملاً هاماً ومحدداً للأسعار التكلفة خاصة في مثل دول العالم الثالث التي تستند في مدخلات عملياتها الإنتاجية إلى مواد أولية ووسيلة مستوردة.

7- إرتفاع تكاليف الإجراءات والترتيبات الإدارية أو المركزية للوقاية من مخاطر الصرف وذلك للإعتقاد الخاطئ بأن البنوك المركزية والحكومات تستطيع لو أرادت أن تسيطر على أسعار الصرف.

وهكذا أصبحت إدارة مخاطر العملات ذات أهمية كبيرة في الوقت الراهن خاصة بالنسبة للمؤسسات الدول النامية وتلك التي عرفت تحولات في نظامها الاقتصادي صوب النظام الحر

¹² -عبد الحق بوعتروس مرجع سابق، ص02

على الرغم من التعقيد المتزايد لهذه العملية في الوقت ذاته هو ما يستدعي إدارة تقلبات سعر الصرف بعناية فائقة وبكل حذر وفعالية في نفس الوقت.

خلاصة:

لقد تطرقنا في هذا الفصل إلى مختلف محطات سعر الصرف انطلاقاً من تعريفه أهدافه، وأنواعه، وأهمية إدارته، وكذا مختلف السياسات والأنظمة التي يمكن أن تعتمد عليها السلطة النقدية اتجاه سعر صرف عملتها، والتي ترمي في مجملها إلى تحقيق التوازن الاقتصادي الكلي ولقد أظهرت هذه الأنظمة النقدية المتعاقبة أن هذه الأداة تلعب دوراً هاماً في مجال التجارة الخارجية ونظام المدفوعات الدولية، على الرغم من أن بعضها (نظام سعر الصرف في ظل قاعدة الذهب ونظام بريتن وودز قد تلاشى وبقيت فقط أنظمة سعر الصرف الثابتة، أنظمة سعر

الصراف المعومة وكذا الرقابة على سعر الصراف. فهي تعد كعنصر أساسي في تسيير التجارة الخارجية بصفتها وسيلة ربط بين اقتصاديات بمختلف الدول، ويظهر ذلك باستخدامها الواسع لصادرات السلع والخدمات وحركة رؤوس الأموال وحركات الذهب داخل الدولة. فسر الصراف الأجنبي أداة هامة في تسوية المدفوعات الدولية ويتحدد معدله من خلال تفاعل قوى العرض والطلب داخل سوق تسمى سوق الصراف، هذه الأخيرة بأنواعها وطريقة عملها والمشاركين فيها والعملات المتداولة فيها لها فعالية كبيرة تزداد مع زيادة حركة الصادرات والواردات ورؤوس الأموال وبوفرة المعلومات داخلها سواء كانت معلومات ماضية أو عمومية أو خاصة

الفصل الثاني

تمهيد:

تمثل تقلبات سعر الصرف خطرا وتهديدا على المؤسسة ذات العلاقات الخارجية في إطار القيام بنشاطاتها التجارية خارج الحدود الوطنية، إذ أن هذا الخطر يصاحب وباستمرار بعض العمليات التي تقوم بها المؤسسة، والذي ينتج عن التقلبات التي تعرفها العملات الرئيسية المتعامل بها، وقد ظهر هذا النوع من الأخطار (الخطر المالي) منذ 1971 أي بعد انهيار نظام سعر الصرف الثابت، ويؤثر على المؤسسة من جانبيين

عمليات التصدير والاستيراد التي تتضمن عادة أجل التسديد أو الدفع، فخلال هذا الفارق الزمني (بين تاريخ العقد و تاريخ الاستحقاق) يؤثر تغير سعر صرف عملة التسديد على القيمة الحقيقية لمبلغ الفاتورة عند تقييمها بالعملة الوطنية، هذا النوع من الخطر يعرف بخطر الصفقة *Risque de transaction*.

تغير سعر صرف عملة ما مقارنة بعملة أجنبية تؤثر على التنافسية، فترتفع أسعار المنتوجات الداخلية مقارنة بأسعار السلع الأجنبية، مما يخفض من الطلب الخارجي على السلع المحلية ويضعف قدرتها التنافسية، يعرف هذا الخطر بخطر التنافسية *Risque de competitivité* ، وبالتالي يكون مهما جدا لمسير خطر سعر الصرف في المؤسسة الانتباه والإجابة على التساؤلات التالية: كيف يقوم بنك البركة في تغطية مخاطر الصرف؟

ما هي التقنيات المستعملة ؟

وماهي أدوات لتغطية سعر الصرف؟

المبحث الاول: تقنيات البنوك في ادارة خطر سعر الصرف

المطلب الاول : تقديم عام حول بنك البركة الجزائري (الجزائر-البحرين) محل الدراسة

تعتبر مجموعة البركة تجمعا لعدة بنوك وشركات اسلامية منتشرة عبر العالم وتستنثر اموالها وفق الشريعة الاسلامية , وقدانشأ هذا التجمع بالمملكة العربية السعودية سنة1979 وبنك البركة

الجزائري هو اول مصرف براس مال مختلط (عام وخاص) ,تم انشائه بالجزائر وسيتم ايضاحه في ما يلي :¹

اولا:لمحة عن بنك البركة :انشا في 20ماي 1991 براس مال 500.000.000دج ,وبدا بمزاولة نشاطه الفعلي بصفة رسمية في سبتمبر1991,يتمثل المساهمون في بنك الفلاحة والتنمية الريفية الجزائر ومجموعة بنك البركة البحرينية

ثانيا: مهام بنك البركة الجزائري : تتمثل المهام التي يقوم بها البنك في :

- 1- قبول الودائع النقدية
- 2- تحصيل الاوراق التجارية
- 3- تحويل الاموال في الداخلوالخارج
- 4- فتح الاعتمادات المستندية وتبليغها
- 5- تمويل كافة المعاملات الخارجية
- 6- ايداع/سحب بالدينار الجزائري والعملة الصعبة
- 7- الصرف اليدوي واصدار الشيكات
- 8- تسديد الشيكات والقيم...الخ

المطلب الثاني : تقنيات بنك البركة في ادارة خطر سعر الصرف

1- تقنيات تغطية مخاطر سعر الصرف:

بهدف تغطية المخاطر التي تتعرض لها المؤسسات في معاملاتها المالية بالعملات الأجنبية: فإنها تلجأ الى جملة من الأدوات أو التقنيات ، والتي تتنوع بين التقنيات التقليدية الداخلية والخارجية وكذلك التقنيات الحديثة المبتكرة في هذا المجال .

1- التقنيات التقليدية الداخلية: التسيير الداخلي لخطر سعر الصرف من طرف المؤسسة يهدف الى التقليل من هذا الخطر، من خلال مجموعة من التقنيات تتمثل في ما يلي :

1-1- اختيار عملة الفوترة **Le choix de la monnaie de facturation**: عملة الفوترة هي العملة التي يحرر بها عقد البيع او عقد الشراء، ولتجنب التعرض لخطر الصرف الطريقة الأسهل هي الفوترة بالعملة المرجعية، والتي في الغالب هي العملة الوطنية. هذه الطريقة تلغي

¹ - الصفحة الرئيسية وسوق المؤسسات ,وسوق الافراد, وسوق المهنيين ,متوفرة بالموقع الرئيسي لبنك البركة albaraka.bank.com/ar, تاريخ الاطلاع 2023/5/20

كل شك، لان المصدر أو المستورد الذي عقد الصفقة بعملته الوطنية يعرف بصفة أكيدة المبلغ الذي سوف يستلمه او يدفعه عندما يحين اجل الاستحقاق

1-2- اللجوء الى الشروط النقدية Le recous aux clauses monétaires هذه الطريقة تسمح بتكليف أسعار الشراء أو البيع للسلع والخدمات مع تقلبات أسعار الصرف، مما يمكن المستورد أو المصدر بتقليل التعرض لخطر الصرف.

أ- **تكليف الأسعار نسبة لتقلبات الصرف:** في هذه الحالة يتفق كل من البنك مع المستورد او المصدر على إن التقلبات في أسعار عملة الفوترة تحمل كلية إلى فمّن المنتجات المصدرة او المستوردة. بمعنى اذا ارتفع سعر العملة فان الثمن ينخفض، أما إذا انخفض سعر العملة فان الثمن يرتفع.

ب- **تكليف الأسعار نسبة لتقلبات الصرف مع إعفاء:** من خلال هذه التقنية يتفق كل من البنك مع المصدر او المستورد على أن التقلبات في أسعار عملة الفوترة تحمل إلى المبلغ، لكن في حدود الإعفاء المتفق عليه.

ج- **شرط تقاسم الخطر:** في هذه الحالة يتفق كل من البنك مع المصدر او المستورد على التقاسم بالتساوي لجزء من تقلبات سعر الصرف بين تاريخ الفوترة (إعداد الفاتورة) ، وتاريخ الدفع (التسديد).

د **شرط العملات المتعددة:** كذلك بالصرف المتعدد، والذي يسمح بصياغة العقد بالعديد من العملات، حيث يتم هذا فقط عند بلوغ الاستحقاق، أين يختار احد أطراف العقد العملة التي يتم بها التسديد.

1-3- المواجهة Le termillage: فمن خلال هذه التقنية يمكن تسريع التحصيل أو تأخير السداد للعملات بناء على تطور العملة المعنية فإذا توقع المستورد انخفاض في قيمة العملة الوطنية مقارنة بالعملة التي سوف يتم بها التسديد، فانه يطلب تعجيل التسديد (تسبيق موعد السداد)، وعلى العكس فالمصدر يؤخر استلام حقوقه من المورد قصد الاستفادة من الربح الذي ينجم عن التقلبات الايجابية لسعر صرف عملة التحصيل

1-4- المقاصة la compensation:

أ- **المقاصة الثنائية netting bilaterale:** مبدأ المقاصة هو القيام بمقاصة وضعيات الصرف لفرعين ينتميان إلى نفس المجمع متعدد الجنسيات، بما يؤدي إلى إظهار الوضعية الصافية لأحد الفرعين مقارنة بالفرع الآخر

ب **المقاصة المتعددة la compensation multilatérale:** يعد هذا النوع من المقاصة الأكثر استعمالا عندما تكون العمليات بين الفروع متعددة و بالتالي حجم التحويلات بين الفروع يكون منخفض لان كل فرع لا يدفع أو يستلم إلا المبلغ الصافي لوضعيته السالبة او الموجبة

1-1-5- مركز إعادة الفوترة Le centre de refacturation: مركز إعادة الفوترة لمجمع متعدد الجنسيات هو عبارة عن مركز يتواجد في دولة غير خاضعة لتنظيمات الصرف (العملة غير قابلة للتحويل) والذي يحرر فواتير بالعملة الوطنية لكل فرع من فروع هذا المجمع، و يستلم من هذه الفروع الفواتير المحررة بالعملات الأجنبية.

1-6- التجميع La mise en commun: وتعني تجميع أكبر قدر من العمليات بالعملة لمختلف فروع المجمع، حيث يتم تجميع كل التدفقات النقدية بالعملة سواء ما بين فروع المجمع أو بين فروع المجمع والمؤسسات الخارجية و الفائض المحقق من العملة لبعض الفروع يتم استعماله لتمويل احتياجات بعض الفروع الأخرى.

2- التقنيات الخارجية التقليدية: بالرغم من استعمال المؤسسة لمختلف التقنيات الداخلية للتحوط من خطر الصرف إلا أن هذه التقنيات لا تكفي لتغطية بعض مخاطر الصرف مما يؤدي بالمؤسسة إلى اللجوء إلى تقنيات أخرى تدعى بالتقنيات الخارجية التقليدية و الحديثة.

1-2 تسبيق للعملة Lavance en devise تعتبر هذه التقنية من تقنيات تمويل التجارة الدولية، والتي تسمح للبنك بالتحوط من خطر الصرف، وتتم على مراحل ثلاث هي :

-يقترض المصدر من احد البنوك أو مباشرة يلجأ للسوق المالي للحصول على المبلغ بالعملة التي سيتم تحصيلها من زبائنه في الخارج .

-تسديد مبلغ الاقتراض من طرف المصدر يتم من خلال العملة التي يتم تحصيلها من المستورد في تاريخ الاستحقاق.

-يقوم مباشرة ببيع المبلغ الذي اقترضه في سوق الصرف العاجل (الفوري)، مما يمكنه من إعادة تكوين خزينته من العملة؛

و حتى يكون المصدر في تغطية فعلية ضد خطر الصرف، يجب أن تكون العملة المقترضة مطابقة للعملة التي سيتم تحصيلها، و مدة الاقتراض مساوية لتاريخ استحقاق العملة من المستورد

2-2- تأمين الصرف L'assurance de change العديد من شركات التأمين والبنوك تقترح عقودا للتأمين ضد مخاطر الصرف، فنجد على سبيل المثال الشركة الفرنسية لتأمين التجارة الخارجية " Coface "، هذه العقود تسيّر من طرفها لحساب الدولة الفرنسية، تهدف لضمان سعر صرف لعمليات التصدير او الاستيراد، مقابل علاوة ثابتة نسبة لمبلغ العملية المغطاة".

2-3- التحوط او التغطية في سوق الصرف الآجل " Forwards " من أجل التحوط ضد مخاطر الصرف المرتبطة بالانخفاض المحتمل للعملة، فانه يجب على المصدر البيع الآجل للعملات المتعلقة بمبلغ التصدير.

ومن اجل التغطية ضد مخاطر الصرف المرتبطة بالارتفاع المحتمل للعملة، فانه يجب على المستورد الشراء الآجل للعملات المتعلقة بمبلغ الاستيراد.

أثناء عقد الاتفاق ليس من الضروري أن يكون لدى المتعاقد الأموال اللازمة، على اعتبار أنه لا يتم سحب المبلغ من حساب الزبون إلا بتاريخ الاستحقاق، لكن يجب أن يكون لديه خط قرض في البنك " ligne de crédit "

كما أن سعر الصرف الأجل يتحدد وفق ثلاثة عوامل هي:

سعر الصرف العاجل يوم التفاوض

" تاريخ العملية؛

فارق معدل الفائدة بين العملتين.

الفارق بين سعر الصرف الأجل و سعر الصرف العاجل يدعى نقاط لأجل " points de terme " أو نقاط المبادلة " de swap points ."

وبالتالي يتحدد سعر الصرف الأجل وفق المعادلة التالية

: السعر الأجل - السعر الفوري + نقطة المبادلة

أي بمعنى

$$\text{Coursaterme} = \text{Cours au comptant} + \text{Point de terme (point de swap)}$$

فإذا كان سعر الصرف الأجل - سعر الصرف العاجل < 0 نقول أنه يتم التفاوض على العملة بعلاوة report ou prime

أما إذا كان سعر الصرف الأجل - سعر الصرف العاجل > 0 نقول أنه يتم التفاوض على العملة بخصم " escompte " (⊖) déport ou.

المطلب الثالث: أدوات بنك البركة لتغطية مخاطر سعر الصرف: إن التطور الهائل في المعاملات المالية الدولية أدى إلى تنوع وتعقد مخاطر الصرف، بحيث لم تعد أدوات التغطية التقليدية المعروفة قادرة على تلبية الحاجيات الملحة لبنك البركة في إيجاد آليات أكثر استجابة لهذه التطورات مما حدى بالمهندسين الماليين إلى ابتكار أدوات تغطية جديدة تستجيب لتطلعات البنك. حيث تمثلت هذه الآليات أو الأدوات في:

1- العقود المستقبلية Futures Les contrats de: العقود المستقبلية على العملات هي العقود الآجلة التي يلتزم فيها المتعاملين بشراء أو بيع كمية محددة من العملات بسعر صرف و أجل محدد مسبقاً. وتختلف العقود المستقبلية عن العقود الآجلة، في كون أن العقود المستقبلية يتم التفاوض عليها في الأسواق المنظمة (البورصات ... الخ)، أما العقود الآجلة فتتم في أسواق التراضي " marché de gré a gré ". كما تمتاز العقود المستقبلية على العملات في كون

المبالغ موحدة " standardise "، والتسعير يتم مقارنة بالدولار بمعنى : GBP/USD d.....
EUR/US

2- عقود مبادلات العملات :

أ- تعريف مبادلات الصرف **Les swaps de change**: مبادلة الصرف بشكلها البسيط هي المعاملة المالية التي طرفان بالتبادل الآني للعملة، مثلا اليورو مقابل الدولار بسعر صرف عاجل و تبادل نفس العملات عند استحقاق العقد (3 أشهر ، سنة، الخ)، بسعر صرف آجل. إذا يمكن القول ان مبادلة الصرف هي عبارة عن المعاملة التي يقوم بها الصيرفي " Cambiste والتي تدمج بين عملية الصرف العاجل " spot " وعملية الصرف الآجل " Forward " .

ب- مبادلات العملات **Les swaps de devises** تدعى مبادلات سعر الصرف Currency Rate Swap "، وقد ظهرت بعد مبادلات الصرف، والتي تهدف الى المبادلة الفعلية للديون بالعملات المبلغ المقترض الفوائد والسداد ومنه يمكن القول ان هذه العملية تسمح بالتغير في نفس الوقت في كل من وضعية الصرف ووضعية الفائدة. كما أن عقد المبادلة للعملات يحدد

- المبلغ الوهمي أو النظري " notionnel " للعملية

- معدل الصرف العاجل و الآجل

تاريخ انطلاق المبادلة (date de valeur)

-مدة العقدة استحقاق " échéancier " التدفقات

طبيعة معدلات الفائدة (ثابتة او متغيرة).

ج-أنواع المبادلات :حيث يمكن أن نجد ثلاثة أشكال المبادلة العملات هي:

أ - مبادلة العملات بسعر فائدة ثابت مقابل سعر فائدة ثابت وفيها يقوم الطرفان بالاقتراض بمعدل فائدة ثابت لعملتين مختلفتين، ثم القيام بمبادلة راس المال ومعدل الفائدة؛

ب - مبادلة العملات بسعر فائدة عائم متغير مقابل سعر فائدة ثابت: يقوم احد الأطراف بالاقتراض بمعدل فائدة ثابت، في حين الطرف الثاني يقوم بالاقتراض بمعدل فائدة متغير للعملة الثانية، ثم القيام بمبادلة العملتين ومعدلات الفائدة؛

ج - مبادلة العملات بسعر فائدة متغير مقابل سعر فائدة متغير الطرفين يقومان بالاقتراض بمعدل فائدة متغير، ثم القيام بالمبادلة للعملتين و معدلي الفائدة.

الخلاصة:

يعد هذا العرض المفصل لمختلف التقنيات المتاحة للمؤسسات المتعاملة بالعملات الأجنبية، يمكن الإشارة إلى مدى أهمية الأخذ بعين الاعتبار وضعية المؤسسة، ومراقبة مستمرة لنظامها المالي، ليليه بعد ذلك اختيار التقنية المناسبة، وكون الغرض المنشود هو تعظيم الأرباح وتخفيض الخسائر إلى أدنى حد ممكن، فإنه من الأحسن انتهاز سياسة تغطية بأقل تكلفة، كما أن إهمال هذه الطرق والتقنيات في تسيير خطر سعر الصرف قد يؤدي إلى عواقب وخيمة وخسائر معتبرة للميزانية المصدر أو المستورد.

لقد تطورت وسائل وتقنيات التغطية، وأصبحت أكثر تعقيدا في الدول المتقدمة نظرا لأهميتها القصوى. في ضمان استمرارية وسلامة المحفظة المالية للمؤسسة، إلا أن استعمالها يبقى محدودا في البلدان النامية، فبالنسبة للجزائر مثلا، يبقى خطر سعر الصرف مهمل وغير مغطى عند معظم المؤسسات الوطنية، بالرغم من الخسائر التي تتحملها، والآخر هو غياب سوق مالي نشيط وفعال لتطوير تقنيات التغطية كالخيارات والمبادلات إضافة إلى ضعف النظام المصرفي الجزائري الذي من المفترض أن يكون بمثابة مركز معلومات للمؤسسة الوطنية في ما يخص التنبؤ بأسعار الصرف، ومركز توجيه وإرشاد للعملاء لاستعمال طرف و تقنيات التغطية المناسبة.

الخاتمة

الخاتمة:

تثير الدراسات المتعلقة بسعر الصرف اهتمام مختلف الاقتصاديين وذلك للمكانة البارزة التي أصبحت تحللها في مجمل الدراسات المالية الحديثة، وفي سياق ذلك فإن البنوك والمؤسسات المالية التي تنشط في اقتصاد مفتوح تكون عرضة لمجموعة واسعة من العقبات التي تؤثر في إمكانية توسع وتطوير قدراتها ودخولها لأسواق جديدة، حيث يمثل خطر الصرف على وجه الخصوص أحد أبرز هذه العقبات، ولقد تزايدت تقلبات أسعار الصرف في الوقت الراهن خصوصا نتيجة سيطرة نظام الصرف العائم من جهة، والنمو المتزايد والملحوظ في المعاملات التجارية والمالية بين الدول من جهة أخرى، لهذا فقد بدأ تدخل بنك البركة واضحا للحد والتخفيف من حدة التقلبات التي تحدث على مستوى أسعار الصرف، وذلك من خلال تبني عدة طرق وإجراءات عملية تساهم في طبيعة ومناخ العمل المتميز بطابع عدم الاستقرار والتغير المستمر لمكونات الحماية القصوى إزالة المخاطر الناشئة عن خطر الصرف، وذلك من خلال تقنيات تغطية هذه المخاطر، والسلطة النقدية المتمثلة في البنك البركة تعمل جاهدة على تحقيق الاستقرار وكذا مراقبة الصرف وذلك تبعا لنظام تسيير الاقتصاد بما يلائم أداء العمل المصرفي، أما بشأن الدراسة الميدانية تم الوقوف عند حالة بنك البركة والذي يكمن دوره في تدخله بشكل مباشر في السوق البنينية، فضلا عما يتمتع به من مهام وصلاحيات وهيكل تنظيمي يخوله إلى الوقوف والنهوض بسياسة صرف الدينار الجزائري من خلال تحديد سعر صرفه مواكبة التطورات والمراحل المتعاقبة للأسعار الصرف في الجزائر وكذا اتخاذ التدابير اللازمة من أجل الرقابة على الصرف وصولا إلى الاستقرار.

المراجع

قائمة المصادر والمراجع:

- طالب عوض وراذ, الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات, الطبعة الثانية, وائل للنشر والتوزيع, عمان
- عادل احمد حشيش, مجدي محمود شهاب, اساسيات الاقتصاد الدولي, منشورات الحلبي الحقوقية, 2003
- فليج حسن خلاف, العلاقات الاقتصادية الدولية, الوراق للنشر, الاردن, 2014, - احمد بودودة وفاء, اثر سياسة سعر الصرف على اختلال التوازن في ميزان المدفوعات الجزائري (1990-2009), مذكرة لنيل شهادة ماستر اكايمي تخصص مالية وبنوك, 2013.2014
- امين صيد, سياسة الصرف كأداة لتسوية الاختلال في ميزان المدفوعات, مكتبة حسين للنشر والتوزيع, بيروت-لبنان, 2013
- عرفات ابراهيم فياض, ادارة الاعمال الدولية, دار المستقبل للنشر والتوزيع, الطبعة الاولى, 2013
- عبد الباسط وفا محمد, المخاطر الناشئة عن تقلبات الاخطار في سوق الصرف الاجنبي, دار النهضة العربية, القاهرة
- عبد الحق بوعتروس, تقنيات ادارة مخاطر سعر الصرف, مؤتمر ادارة مخاطر واقتصاد المعرفة, جامعة الزيتونة الاردنية,
- محمد كمال الحمزاوي, سوق الصرف الاجنبي, منشأة المعارف للنشر, 2003
- الصفحة الرئيسية وسوق المؤسسات, وسوق الافراد, وسوق المهنيين, متوفرة بالموقع الرئيسي لبنك البركة, albaraka.bank.com/ar